رأي القدس

# نار الحرب تقترب من الثوب الايراني

■ من الامور اللافتة للنظر ان وجود مسؤولين عرب في قمة المؤسسات الدولية يسهل مهمة الولايات المتحدة الامريكية في توظيف هذه المؤسسات في خدمة حروبها ضد دول عربية واسلامية.

وربما يفيد التذكير بان الادارة الامريكية، في زمن الرئيس الامريكي جورج بوش الاب شنت حربها على العراق، مستخدمة اثني عشر قراراً استصدرتها عن مجلس الامن كغطاء، وبمساعدة الدكتور بطرس غالي امين عام الامم المتحدة الاسبق.

واليوم تلجأ ادارة الرئيس جورج بوش الابن الى الدكتور محمد البرادعي، وهو عربي ايضا، حاصل على جائزة نوبل في السلام، ورئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من اجل فرض عقوبات تؤدي الى حرب ضد ايران بسبب برنامجها النووي.

اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي استمرت ثلاثة ايام في فيينا واختتمت اعمالها امس، قررت احالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن. واكتفى الدكتور البرادعي بمناشدة الولايات المتحدة وايران بتخفيف حدة التصريحات، وطالب جميع الاطراف بتناول الامور بأعصاب هادئة وتخفيف حدة التصريحات. اي انه تحول الى «واعظ» يقدم الارشادات والنصائح فقط، وكأن مهمته باتت محصورة بهذا الدور فقط.

الدكتور البرادعي ربما يكون السبب المباشر او غير المباشر في اندلاع حرب نووية ثانية في العالم، لانه وافق ان يكون اداة في يد الولايات المتحدة والدول الغربية في مسعاها لتدمير ايران تحت ذريعة استمرارها في برنامجها النووي.

كان من الاشرف للدكتور البرادعي ان يعقد مؤتمرا صحافيا، ويعلن استقالته من منصبه لانه لا يريد ان يتحمل تبعات النتائج التي ستترتب على توظيف الولايات المتحدة له ولوكالته من اجل خوض حرب ضد بلد لم يقدم على اي مخالفة للقانون الدولي حتى هذه اللحظة ويحاسب على نواياه وليس بناء على الوقائع العلمية على الارض.

فضمير السيد البرادعي تكلس كليا تجاه الملف النووي الاسرائيلي، ولم يقد حملة، بحكم موقعه، للتأكيد على رفض اسرائيل توقيع معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية، وفتح منشآتها النووية بالتالي لخبراء وكالته من اجل التفتيش الدولي اسوة بما فعلته ايران.

اننا نعيش مرحلة مماثلة لتلك التي سبقت غزو العراق واحتلاله وتدميره، فديك تشيني نائب الرئيس الامريكي قال ان البرنامج النووي الايراني يشكل خطرا على المصالح الامريكية وبلاده لن تسمح لايران بامتلاك اسلحة نووية وكل الخيارات مفتوحة بما في ذلك الخيار العسكري. ودونالد رامسفيلد كرر الشيء نفسه، وفي المكان نفسه، اي في المؤتمر السنوي لمؤتمر اللوبي اليهودي الامريكي في نيويورك.

الادارة الامريكية الحالية خسرت الحرب في العراق، مثلما فشلت في حربها ضد الارهاب في افغانستان، وهي تستعد الآن للقفز الى حرب جديدة ضد ايران للتغطية على فشلها في الحربين المذكورتين.

اي عقوبات امريكية ضد ايران ستؤدي الى تصعيد الحرب الاهلية في العراق، وجر المنطقة العربية الى حروب اهلية وطائفية، تؤدي الى زعزعة امنها واستقرارها، ووضع العالم امام ازمات اقتصادية طاحنة.

ايران هددت باستخدام سلاح النفط دفاعا عن نفسها، وهي تنتج حوالي اربعة ملايين برميل يوميا، ولكن ما هو اخطر من وقف انتاجها اقدامها على اغلاق مضيق هرمز في فم الخليج الامر الذي يعني وقف تصدير 18 مليون برميل من النفط يوميا الى العالم الخارجي.

امريكا تلعب بالنار، وكذلك ايران ايضا، ومن المؤسف ان من يتربع على عرش وكالة الطاقة النووية الدولية التي ستستخدم كوسيلة لتفجير الحروب والاضطرابات في المنطقة هو عربي اسمه الدكتور محمد البرادعي.

# حتى يكتب عند الشعب كذاباً

## د. علي محمد فخرو

■ في بلد عربي كنت أزوره يُطرح سؤال سياسي جوهري:

إذا كان الحاكم مستأثراً بكل السلطات وقادراً على إتخاذ أي قرار يريده فلماذا لا تنفذ الأجهزة المعنية الخاضعة لإدارته الوعود التي يعد المواطنين بها؟ الجواب المنطقي هو أن تلك الوعود لاتعدو أن تكون جزءاً من لعبة مسرحية وتبادل أدوار. فالحاكم بوعوده يكسب رضى الناس والأجهزة التنفيذية لخدمة الحاكم تقبل أن تنصب اللعنات عليها لامتصاص غضب الناس. لكن المحصلة النهائية هي بقاء النظام السياسي ومن ورائه من قوى أطول مدة واستمرار الأمل الكاذب عند الناس في مجيء الفرج مستقبلا على يد الحاكم المخرج للمسرحية.

ذكرني ذلك بمسرحية موت حاكم دموي مستبد في أحد بلدان العرب منذ بضع سنين وإعتلاء ابنه كرسي الحكم. كانت الوعود للحاكم الجديد حديث صحف أوروبا التقدمية كلها وكانت آمال جماهير ذلك البلد كبيرة. ما إن مرت ثلاث سنوات حتى بدأت نفس الصحف تتحدث عن التراجعات وكسر الوعود الأساسية. وقد تكرر المشهد ذاته في العديد من الأمكنة والأزمنة: أنظمة قديمة تذهب وأنظمة جديدة تبزغ ووعود لاحصر لها يسمعها الجمهور فيصفق طويلاً ويهتف ليكتشف بعد فترة أن المحصلة النهائية هي الخمر المر المذاق ذاته مسكوب في قنينة جديدة، لكن الطعم والرائحة والمكونات لم تتغير قط. إذ كيف تتغير والعنب هو نفس العنب والزارع هو نفس الزّارع.

ليس ما نذكره بجديد فالقاصي والداني في أرض العرب يتحدث عن هذه الظاهرة المتكررة المتفاقمة باستمرار. ما يهمنا هو أساليب التعامل المفجعة مع هذه الظاهرة من قبل المواطنين ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني. مايلاحظ هو:

1 ـ قدرة هؤلاء الفائقة على إعطاء الحاكم الكذاب فرصة ثانية وثالثة ورابعة لممارسة كذبه، وتصديقه في كل مرة، بحيث تمر الأيام والسنون دون أن تصل المسرحية الى نهايتها. هذه القدرة التي لدى الجهات الثلاث على النسيان المتكرر تعبر عن غياب للحزم الأخلاقي عند مكونات مجتمعاتنا التي من المفترض ان تراقب وترصد وتفضح ثم تعارض في مراحل مبكرة وقبل أن يستفحل الأمر.

2 ـ تعامل هؤلاء بشكل فج صبياني من حماس غير متزن الى تصفيق ومدح غير مبرر وكأن تلك الوعود هي منح من السماء وليس كجزء من حقوق العباد الإنسانية الثابتة. وهم بهذا الحماس والعواطف المتدفقة يخلقون جواً من القداسة لصاحب الوعود ورهبة من قدراته المتخيلة تترسخ في أذهان الناس وتمنعهم من الاكتشاف المبكر لأكاذيب اللعبة والخروج من المسرح وترك اللاعبين يكذبون على بعضهم البعض.

3 ـ الإصرار على لوم البطانة الفاسدة التي تحيط بالحاكم كمصدر لكسر الوعود بدلا من لوم الحاكم نفسه. وينسى الجميع أن الحاكم يتحمل المسؤولية السياسية الكاملة لإختيار أفراد بطانته ويتحمل المسؤولية الأخلاقية لتصرفاتهم. والواقع أن وضع اللوم على بطانة الحكم وتبرئة الحاكم أصبح تفكيراً أساسياً راسخاً في الواقع السياسي العربي وأصبح يمثل معضلة تشل تعامل المجتمعات العربية مع من يخونون الأمانة.

منذ وضع الكاتب الإيطالي مكيافيلي كتابه «الأمير» وبين قواعد الكذب الضرورية في الحياة السياسية والعالم كله يدور في حلقة الكذب الجهنمية. لكن، بينما تستطيع مكونات المجتمعات الديمقراطية المتقدمة أن تكشف ألاعيب الكذب بصورة مبكرة، كما فعلت مثلاً مع أكاذيب بوش وبلير، فان مجتمعاتنا تسمح وتتسامح لفترات طويلة. في بلاد العالم يستطيع الحكام أن يكذبوا كل الوقت على جزء من شعوبهم وأن يكذبوا بعض الوقت على كل شعوبهم، أما عندنا فان الحاكم استطاع أن يكذب على كل الناس كل الوقت وينجح في ذلك. في تراثنا الإسلامي أنه مازال المرء يكذب ثم يكذب حتى يكتب عند الله كذابا، فمتى يا ترى سنعي أنه مازال الحاكم يكذب ثم يكذب حتى يكتب عند الشعب كذابا؟ عند ذاك سيصبح تاريخ حكام العرب كذبا في كذب.

# الدولة العربية ـ الإسلامية: دولة حديثة بتوازن قوى زائف

## د. بشير موسى نافع *

■ كما الكثير من انظمة السياسة والاجتماع والقانون، تعتبر الدولة الحديثة نتاجاً أوروبياً غربياً بامتياز. بدأت الملامح الأولى لهذه الدولة في التشكل منذ منتصف القرن السابع عشر، وبالتحديد بعد سلم وستفاليا الذي وضع نهاية لحرب أوروبية داخلية طويلة ادت إلى إبادة أكثر من ثلث سكان القارة. في وستفاليا، أقر الأوروبيون فكرة الحدود والاستقلال، وبدأوا مسيرة الخروج الطويلة من الأنظمة الإمبراطورية المقدسة. ولكن الدولة احتاجت زهاء قرن ونصف قرن آخر لتكتسب سماتها الحديثة، حيث التماهي بين الشعب والدولة، وحيث السيادة الكاملة على الأرض والشعب، وحيث مؤسسات التحكم والرقابة، وحيث الدولة ذاتها مصدر شرعية الحق والقانون، وحيث تجسد الدولة الجامع القومي للأمة.

ولا تنتمي الدولة الحديثة إلى أصول أوروبية غربية وحسب، بل ان الدول الأوروبية الغربية المعاصرة تعتبر النموذج الأمثل للاستقرار والكفاءة. بل وينسحب هذا الاستقرار المثالي على عدد آخر من دول القارة الأوروبية. ولم يعد من المستغرب، خاصة في الخطاب العربي، ان تعتبر الدول العربية أو الإسلامية دولاً غير مكتملة النمو، غير ناضجة، تفتقر إلى تماهي الشعب بالدولة، أو بتعبير آخر الولاء لهذه الدولة. والمقارنة المستبطنة هنا بين «مكتملة النمو» و«غير مكتملة النمو» هي مقارنة مع الدولة الأوروبية، مع دول مثل بريطانيا، وفرنسا، وهولندا، وشقيقاتها. في عدد كبير من المجتمعات العربية والإسلامية، وربما في أغلبية هذه الدول، ثمة افتراق أيديولوجي وسياسي واسع، يجعل من المستحيل قيام نظام تداولي سلمي على الحكم؛ وثمة توترات، بل وحروب، إثنية ودينية وطائفية وقبلية وجهوية؛ ثمة فقدان ثقة بالدولة وعدم اكتراث بمؤسساتها وقوانينها، بل وبمصيرها ككل؛ وثمة سيطرة وتحكم وسيادة، ولكنها من الصنف المفروض بالعنف والعصا الغليظة. عندما يقارن هذا الواقع للدولة بواقع المثال البريطاني أو الفرنسي أو الألماني، فالنتيجة لا يمكن أن تكون محل جدل أو شك.

بيد ان الصورة الناجزة للدولة، سواء في مثالها الأوروبي أو في سلالتها العربية والإسلامية المشوهة، تغفل بعداً هاماً لا يمكن فهم أزمة الدولة المستحكمة في بلادنا بدونها: تاريخ الدولة ونمط ولادتها ونموها وعلاقات القوة المرتكزة إليها. المدهش في الحالة الأوروبية أنه بالرغم من حجم القارة الصغير، وعدم وجود موانع جغرافية فاصلة بين أغلب شعوبها (اللهم إن استثنينا الجزيرتين البريطانية والإيرلندية)، فإن كل بلد من البلدان الأوروبية، صغيرها وكبيرها، يمتلك تجربة خاصة جداً ومتميزة لولادة ونمو واستقرار مؤسسة الدولة. أصحاب الأيديولوجيات الشمولية فقط هم من تصوروا وجود تاريخ سياسي واجتماعي متطابق لهذه الدول، بل وتصور الماركسيون منهم وجود قانون تاريخي واحد لكل دول العالم وشعوبه. وربما كان كتاب المؤرخ الاجتماعي الأمريكي بارنغتون مور جونيور، «الجذور الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية»، الصادر في 1966، أول دراسة هامة تتصدى للقراءات الشمولية وتكشف التباين الواسع بين السياقات التاريخية ـ الاجتماعية لبروز النظام السياسي الحديث وتطوره في عدد من البلدان الأوروبية الرئيسية، وبينها وبين بلدان أخرى غير أوروبية. ولكن هذا ليس هو محل الاهتمام هنا.

كل الدول الأوروبية تقريباً ولدت في ما يمكن ان نعتبره «بيغ بانغ»، أي في ظروف انفجارية، مدوية، وعسيرة. لأنها دول قومية، ذات حدود، وسيادة، فهي بالتعريف دول مقتطعة، مقتطعة من امبراطوريات واسعة (روسية، رومانية مقدسة، هنغارية نمساوية)، أو من أراضي دول أخرى؛ أو وليدة توحيد قسري لدويلات سابقة. برزت الدول الأوروبية في ظل حروب قارية، أو حروب أهلية، أو حروب توحيدية، أو حروب تحرير. برزت من رحم صراعات دموية بالغة، فرضت أمراً واقعاً جديداً، وعلاقات قوى إقليمية وداخلية جديدة. ولم تكن لحظة الولادة القاسية كافية لدفع ثمن السلام والاستقرار. ففي معظم أنحاء القارة، حكمت شعوب الدول الوليدة بقدر كبير من الدكتاتورية والتسلط والعنف، العنف الطبقي الاجتماعي، عنف الأكثرية ضد الأقلية الإثنية أو الطائفية، أو العنف السياسي ـ الايديولوجي ضد القوى والتيارات المخالفة. قبل خمسين عاماً فقط، كان أمة أوروبية متحضرة كألمانيا تتعهد مشروعاً صناعياً غير مسبوق لإبادة أقلية دينية بأكملها، وفي كل أنحاء القارة. وقد ظل العنف السياسي الديكتاتوري يطل بشبحه على شعوب القارة إلى ان حسمت الحرب الباردة لصالح المعسكر الليبرالي ـ الرأسمالي في نهاية الثمانينات.

حتى الحرب العالمية الثانية، لا تكاد حدود دولة واحدة من الدول الأوروبية قد استقرت؛ وظلت الحدود والنزاعات المناطقية (ذات الدوافع القومية أحياناً) تشعل الحرب تلو الأخرى، بما في ذلك الحرب العالمية الثانية ذاتها. ليس ذلك وحسب، بل ان دولاً (كألمانيا) احتاج توحيدها واستقرار حدودها نهاية حرب باردة باهظة التكاليف، وضعت القارة كلها في ظل تهديد الاشتعال النووي. وفي مناطق اخرى (كدول البلطيق) كان لابد للحرب الباردة ان تنتهي، وللاتحاد السوفييتي ان ينهار، قبل ان تمنح هذه الأمم الصغيرة الاستقلال والسيادة. وبالرغم من ان حرب التوحيد الإيرلندية تبدو وكأنها انتهت، فليس من الواضح بعد ما انتهت إليه. أما في شرق القارة، في البلقان الكبير، فلم تنته بعد الحروب الدموية البشعة حول استقلال الدول والقوميات، التي اشتعلت منذ مطلع التسعينات. ومن السذاجة وصف حروب البلقان بحروب شعوب الشرق الاوروبي المتخلف؛ فمن كرواتيا إلى البوسنة، ومن كوسوفو إلى مقدونيا، ليس ثمة اشتباك بلقاني واحد لم تكن دول الغرب الأوروبي الكبرى لاعباً أساسياً فيه. هذه حروب أوروبية بامتياز، وليست حروباً بلقانية فقط.

بيد ان ذلك كله لا يمنع ان أغلب دول القارة عاشت في القرن العشرين، وتعيش اليوم، استقراراً يفوق بكثير استقرار أغلب دول العالم الأخرى، لاسيما الدول العربية والإسلامية. كما لا ينبغي ان تغيب حقيقة ان الاستقرار بات يزحف حثيثاً ليحيط القارة بأجمعها، من البوسفور إلى بحر الشمال. فهل هي مسألة زمن تلك التي تفصل عدم نضج مؤسسة الدولة الحديثة في المجال العربي ـ الإسلامي عن نضج واستقرار المثال الاوروبي؟ هل يحتاج السودانيون أو العراقيون أو الباكستانيون نصف قرن آخر من الزمان قبل ان ينمو لديهم شعور جمعي بالانتماء والولاء لمؤسسة الدولة في بلادهم، وتنتهي حروب الشمال ضد الجنوب والشرق ضد الغرب، وحروب قبائل الأطراف ضد المركز، والطوائف ضد بعضها البعض؟ هل هي مسألة مستوى معين من «التطور» السياسي والاجتماعي، ما ان تصل الشعوب العربية والإسلامية إليه حتى تحل لديها معضلة الدولة الحديثة، المستعصية منذ ولادتها؟

ليس من السهل إغفال عامل الزمن، بالطبع، ولكن التقدم الكبير في عالم الاتصال وانتقال التجارب والبرامج والخبرات، يبدو كأنه اختصر الكثير من الزمن. أسبانيا، مثلاً، دولة متعددة الإثنيات، وقد عاشت لعقود طويلة في ظل نظام ديكتاتوري تحكمي. ولكنها سرعان ما انتقلت إلى نمط حكم ديمقراطي ـ ليبرالي، وإلى مستوى استقرار سياسي عال، بعد مرحلة قصيرة فاصلة من الاضطراب. وما ينطبق على أسبانيا، ينطبق على دول مثل اليونان وبولندا وتشيكيا وسلوفاكيا. ما كان يحتاج عقوداً للتبلور في عالمي السياسة والاجتماع، أصبح من الممكن انضاجه خلال سنوات قليلة.

إضافة إلى عامل الزمن، يمكن بالتأكيد ان نشير إلى الخصوصية الثقافية. فالدولة الحديثة هي أوروبية المنشأ، نتاج سياق أوروبي من الصراع ضد سلطة الكنيسة والإمبراطورية، نتاج صعود الفكرة القومية، وبروز طبقات اجتماعية متدافعة. وربما سيكون من الصعب زرع مؤسسة الدولة، في صيغتها الأوروبية، وسط مجتمعات عربية ـ إسلامية، بدون ان يرفضها الجسم الثقافي العربي ـ الإسلامي. هذه المسألة، ستبقى موضع جدل لفترة طويلة، وأجد من الصعوبة تقديم إجابة عنها. ففي دول إسلامية كماليزيا، تبدو الدولة الحديثة وكأنها استقرت بالفعل. وكذلك هو الوضع في الهند، ذات الميراث الثقافي الهندوسي ـ الإسلامي، المختلف كثيراً عن الميراث الأوروبي. ولأن عمر الدولة الحديثة، مقارنة بالتاريخ الإنساني الطويل، لا يزال قصيراً، فليس ثمة طريقة للتيقن من الدور الذي تلعبه الخصوصيات الثقافية والحضارية. ما أود الاختتام به هنا هو اقتراح عاملين رئيسيين، متداخلين إلى حد كبير، لتفسير التباين الواسع بين استقرار الدولة الحديثة في سياقها الأوروبي، واضطرابها القلق والمستمر في المجال العربي ـ الإسلامي.

يتعلق الأول بفائض الرفاه الأوروبي، الموروث من النظام الاستعماري المباشر، والمستمر من خلال آليات متعددة بعد نهايته. فمنذ القرن السادس عشر، انطلقت الأساطيل الأوروبية تفرض سيطرتها على أمم وشعوب وبلدان وثروات تفوق بكثير حجم وثروة القارة الأوروبية. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر، تحولت هذه السيطرة إلى شبكات استراتيجية واقتصادية بالغة التعقيد، بفعل الثورة الصناعية والتطورات الهائلة في تكنولوجيا السلاح. ساهم النظام الإمبريالي في امتصاص أوروبي غربي غير مسبوق للثروة من مختلف أنحاء العالم، وفي إطلاق نهضة أوروبية غربية على كل المستويات. وما ان وصل نظام الاستعمار المباشر إلى نهايته في حقبة التحرر الوطني حتى كانت القوى الأوروبية الغربية تسبق بقية العالم بأشواط، ليس فقط على مستوى التطور الاقتصادي والتقني الداخلي، ولكن أيضاً على مستوى التحكم بمصادر الثروة العالمية، والإمساك بمقاليد المؤسسات وأنظمة القوانين الدولية.

وبذلك استمرت دورة الإلحاق والهيمنة تصب لصالح القوى الغربية، والدول المتحالفة معها. وفرت معدلات الرفاه الأوروبية الغربية المرتفعة مصدراً لا ينضب لتخفيف معدلات التدافع الاجتماعي الداخلي بين من يقفون أعلى السلم الاجتماعي ومن هم أسفله. ولكن هذا الرافد الاستقراري الكبير لعب دوراً أوسع من الدائرة البريطانية، أو الفرنسية، أو الهولندية الداخلية؛ فمن مرحلة إلى أخرى، استطاعت الكتلة الأوروبية الغربية استقبال دول أوروبية أخرى في منتدى الاستقرار، مستخدمة فائض الرفاه القاري للارتفاع بدول مثل إيطاليا، اليونان، أسبانيا، بولندا، إلى المستوى الأوروبي الغربي أو على الأقل إلى المستوى الآمن، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. ولا يمكن بالطبع تجاهل الدور الهام الذي لعبته الولايات المتحدة، الشريك الرئيس لأوروبا الغربية، في هذا المجال.

بيد ان فائض الرفاه لم يكن ليعمل، لا في الدائرة القومية ولا في الدائرة القارية، بدون الدور الفعال لميزان القوى. البلدان الاوروبية السابقة إلى استقرار الدولة والحكم هي تلك التي حسم فيها الصراع مبكراً لصالح طبقة اجتماعية، أو تيار قومي أو سياسي معين. ولم تبدأ القوى المنتصرة في السماح بتوزيع القوة ديمقراطياً إلا بعد أن وصل فائض القوة لديها مستوى آمنا تماماً. في بلدان أخرى، كان الصراع القاري أو الإقليمي، والذي استمر أحياناً عقوداً طويلة، هو الذي ساهم في انتصار تيار أو كتلة فكرية ـ سياسية، ووضع بالتالي أسس الاستقرار. وقد لعب عامل الرفاه دوراً مزدوجاً في صراع القوى؛ مؤسساً لانتصار قوة على أخرى داخلياً، ليصبح من جديد أداة بالغة الفعالية في حسم توازنات القوة الاوسع، إقليمياً وقارياً. بدون ذهاب صراع القوى إلى نهاياته، لم يكن من الممكن صناعة الاستقرار السياسي الأوروبي، لا في دول الموجة الأولى (في أوروبا الغربية) ولا في دول الموجات اللاحقة (في وسط وجنوب وشرقي القارة).

المشكلة الكبرى في المجال العربي الإسلامي ان ميزان القوى السائد هو ميزان زائف، يرتكز إلى تدخلات خارجية أكثر منه إلى حجم ووزن القوى المتدافعة ذاتها. ولا تفتقد دول المنطقة إلى ميراث رفاه إمبريالي وحسب، بل أنها كانت مادة لنهب النظام الإمبريالي. وما ان جاءت الثروة النفطية، التي كان يمكن ان تحقق نهضة واستقراراً نسبيين، حتى لعب ميزان القوى الزائف دوره في تبديد هذه الثروة، منع توزيعها طبقاً للحاجات والضرورات، ونهب الجزء الأكبر منها لصالح النظام الدولي المسيطر.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

# الموقف الأمريكي من حماس والسودان

## د. يوسف نور عوض *

■ قام الرئيس الأمريكي جورج بوش خلال الأسبوع المنصرم بزيارة إلى كل من أفغانستان والهند وباكستان، وقد أشاد في زيارته لأفغانستان بدور الحكومة الأفغانية في مواجهة الإرهاب، وأما في الهند فقد فجر مفاجأته الكبيرة عندما أعلن أن المصالح الأمريكية تقتضي أن تقدم الولايات المتحدة دعما للبرنامج الهندي النووي، وهو دعم لم يقدم مثله لدولة باكستان على الرغم من أنها رمت بكل ثقلها من أجل تنفيذ ما تطلبه منها الإدارة الأمريكية حتى لوكان ذلك ضد أمن مواطنيها أو سلامتهم. ولم يقف الرئيس جورج بوش ولو للحظة واحدة يتساءل كيف سيبرر هذا الموقف تجاه الدول الإسلامية خاصة وهو يرسل التهديدات تترى وينذر بأنه إذا لم تتخذ الأمم المتحدة اجراء فإن الولايات المتحدة قد تتصرف منفردة. ولا تهتم الولايات المتحدة بما سيقوله العالم الإسلامي وهو يرى مندوب الولايات المتحدة «جون بولتن» يشارك في مجموعة الضغط الأمريكية الإسرائيلية ويرسل التهديدات تترى ضد إيران، فما الذي يجعل امتلاك السلاح النووي مبررا عند إسرائيل وغير مبرر عند العرب أو أي دولة إسلامية أخرى على الرغم من أن إسرائيل تؤمن بنظرية الخيار «شمشون» التي تقول علي وعلى أعدائي إذا ما تعرض أمن إسرائيل للخطر. ولا يقف الأمر عند ذلك بل نجد الولايات المتحدة في سبيل تحقيق المصالح الإسرائيلية تدخل في مشاحنات مع دولة كبرى هي روسيا وتتهم رئيسها «بوتين» بأنه يقود البلاد في اتجاهات معارضة للديمقراطية وأنه يفرض ضغوطا على جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابقة

ويبدو من كل ذلك أن الولايات المتحدة التي ترهب العالم بحربها على الإرهاب ومناداتها بالديمقراطية هي من أكثر الدول تشددا في عدم الاعتراف بالديمقراطية وحق الآخرين في تقرير مصيرهم، وهي بالتالي تتكلم بصورة مستمرة عن المصالح الحيوية لها وتتجاهل وجود الأمم المتحدة التي تريدها أداة طيعة في يديها كما تتجاهل وجود الإتحاد الأوروبي وروسيا ولا تؤمن بشيء سوى سيادة القطب الواحد الذي يسيطر على العالم كله بالقوة ويفرض إرادته حتى لو تعارضت مع مصالح الآخرين، ليس ذلك فحسب بل الولايات المتحدة تريد من العالم أن يصدق أن المبادىء التي تعلنها هي مبادىء حقيقية يجب أن يقف العالم كله مؤيدا لها، ولكن إذا دققنا في الأمر وجدنا أن الولايات المتحدة خاضعة بشكل كامل للإرادة الإسرائيلية وأن ما تفعله هو فقط من أجل تحقيق ما تريده إسرائيل ولو كانت إسرائيل دولة عظمى لقلنا إن هناك استراتيجية للاستفادة من هذه الدولة ولكن الولايات المتحدة تعرف أن إسرائيل دولة تعيش على الإعانات الأمريكية وأنها بدون هذه الإعانات لن تكون قادرة على الصمود، ونستطيع في ضوء ذلك أن نحلل الموقف الأمريكي من حركة حماس ومن السودان لأنه يرتبط بشكل كامل بالمصالح الإسرائيلية.

فالمعروف أن فوز حماس جاء عن طريق صناديق الاقتراع التي هي مرحلة مهمة في أي نظام ديمقراطي، ولكن الولايات المتحدة التي لها موقف مسبق من حماس لا ترى أن صناديق الإقتراع سبب قوي لكي تتولى حماس السلطة ولكننا لا نقول إنها غضبت من هذا الوضع الذي رأت فيه ما يحقق لها ولإسرائيل الأهداف التي يسعيان من أجلها.

وعلى الرغم من أن إسرائيل أبدت تبرمها من فوز حماس فلا شك أنها كانت سعيدة به غاية السعادة لأنه خلال الفترة التي سيطرت فيها أغلبية فتح على السلطة كانت إسرائيل مطالبة بأن تجري معها مفاوضات بحسب خريطة الطريق ولكن إسرائيل ظلت تماطل فهي تطالب أحيانا بنزع سلاح فتح وأخرى بوقف العمليات الفدائية وكل تلك ذرائع لا علاقة لها بالقضية الأساسية لأن العنف ضد إسرائيل مرتبط في الأساس بحل القضية وبدلا من أن تستمر إسرائيل في الطلب من الفلسطينيين وقف العنف مقابل شيء لا يعلمونه فالأجدى أن تعطي الفلسطينيين حقوقهم وترى بعد ذلك إن كانوا سيواصلون العنف أم لا، ولكن لان إسرائيل لم تفكر أصلا في حل القضية الفلسطينية وفق الخطط المطروحة فهي لم تشغل نفسها بالسير في طريق الحل وبالتالي فإن فوز حماس شكل لها مخرجا حسنا من الورطة التي كانت فيها لأنها ستستمر الآن في العزف على نغمة أنها لا تستطيع أن تقيم علاقات مع حماس بكون حماس لا تعترف بها وتمارس من وجهة نظرها العنف، ولكن هل يعقل أن تتنازل حماس عن مبادئها لمجرد أنها في الحكم أو لمجرد أنها تحصل على وعود من إسرائيل؟ الإجابة بكل تأكيد لا، والنتيجة هي أن يستمر الصراع وتذهب إسرائيل إلى حد أن تعلن حلا من جانب واحد يلبي مطالبها ولا يتناول مطالب الفلسطينيين، وقد أعلن «إيهود أولمرت» بالفعل أنه إذا فاز في انتخابات الشهر الحالي فإنه سيضع حدود إسرائيل التي يريدها وهي بكل تأكيد لن تكون الانسحاب من أراضي سبعة وستين أو الإعتراف بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية أو إعطاء اللاجئين الفلسطينيين حق العودة وبالتالي هي لن تحل القضية الفلسطينية وستكرس الاحتلال وستجد الولايات المتحدة تقف من خلفها تؤيد كل توجهاتها. وكما قال خالد مشعل ستستمر الولايات المتحدة في المطالبة بأن تعترف الضحية بحقوق قاتلها وجلادها ولا تطالب القاتل في مقابل ذلك بأية التزامات سوى وعود لا تغني ولا تسمن.

ولا يختلف الوضع في السودان عنه في فلسطين أو العراق، ذلك أن الدلائل كلها تشير إلى أن حكومة الولايات المتحدة تناصب حكومة السودان العداء، وهي تفكر في اتجاه واحد وهو إسقاط نظام الحكم في الخرطوم ولكنها لا تكترث كثيرا بعواقب ما تقوم به سواء أدى ذلك إلى تفكك السودان أوإلى قيام حرب أهلية طاحنة. ويجب هنا ألا نثق في توجهات الحكومة الأمريكية لأن كل الدلائل تشير إلى أن الولايات المتحدة تعتمد فقط على القوة ولكنها لا تقرن ذلك بفهم عميق للمنطقة وما يجري في العراق قد أصاب الولايات المتحدة بالذهول لأنها دخلت هذا البلد وكأنه أرض فضاء لا تاريخ لها ولا تراث ولكنها فوجئت بأنها أشعلت بركانا لن تكون قادرة على إطفائه وهي تسير جاهلة في السودان على نفس الخطى التي سارت بها في العراق وهي لا تعرف أن أي قوات أممية ستواجه مقاومة عنيفة في السودان ولا تعرف أن للسودان تاريخا في القتال، ولو قرأت كتاب «ونستون تشرشل» حرب النهر الذي يؤرخ للحملة البريطانية على السودان لأدركت من خصائص ذلك الشعب ما تجهله. ولكنها لا تفعل ذلك، وهي تحرض وكالات الأنباء التابعة لها لكي تكتب يوميا عن حرب الإبادة في السودان كما تحرك منظمات حقوق الإنسان بمختلف مشاربها كي تتحدث عن الانتهاكات الصارخة التي ترتكبها حكومة السودان ضد مواطنيها سواء كانوا في غرب السودان أم في شرقه أم في جنوبه وتعمل جاهدة من أجل تحريك قوى أممية كي تدخل إلى إقليم دارفور. وتعتقد الولايات المتحدة أن تحريض الناتو على أن يقوم بهذه المهمة بالإنابة عنها سوف يحل الإشكال ولكن المسؤولين في الناتو يدركون خطورة الموقف وأعلنوا موقفهم بصراحة إنهم لا يفكرون في دخول السودان كقوات ناتو ولكنهم مستعدون للعمل في إطار تفويض أممي، وهو ما ترفضه حكومة السودان وستقاومه.

ولا شك أن كل هذا الوضع قد لا يردع الولايات المتحدة التي لا تفكر كثيرا في النتائج، ذلك أن المسؤولين فيها يهددون دائما أنهم قادرون على التدخل الإنفرادي في أي مكان إذا لم تساندهم الأمم المتحدة في توجهاتهم. ولكن بالطبع لا نقول إن جهل الولايات المتحدة وحده كفيل بإحباط مخططاتها، ذلك أنه بالنسبة للوضع في السودان فإن الأمر أكثر تعقيدا لأن هناك اتجاهات سودانية ترى التدخل الأجنبي من زاوية مصلحتها الخاصة وعلى الرغم من أن الحكومة السودانية تحاول أن تؤجج المشاعر الوطنية ضد الاحتلال الأجنبي فهي تتناسى حقيقة أن هناك عناصر في دارفور تنظر إلى التدخل الأجنبي على أنه وسيلة فعالة في إسقاط النظام كما أن هناك عناصر معارضة أخرى في داخل السودان وخارجه لا تعارض في أن تأتي عناصر خارجية لتحقيق ما فشلت هي في تحقيقه، وهذا الواقع في النهاية لن يصب في صالح الحكومة أو معارضيها، فالحكومة لا تملك القوة الحقيقية التي تقاوم بها تدخلا أجنبيا وقوى المعارضة لا تملك الوسائل التي توقف بها الفوضى ولا شك أن أفضل خيار هو أن يلتقي الجميع قبل فوات الأوان وذلك بكل تأكيد إذا كان الجميع ينظرون إلى وحدة الوطن ومصالحه من منظور واحد.

* كاتب من السودان

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

**Head Office (London):** 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
**Tel:** 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
*email:* ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
**Cairo Office:** 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
**Tel/Fax:** (202) 3901523
**Morocco Office:** 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
**Tel/Fax:** (212 37) 770594
**Amman Office:** Al Sahafa St. Badad Business Complex.
**Tel:** (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
**Paris Office: Tel / Fax:** (331) 420 57364